هدف

الامبريالية والتناقضات بين الاحتكارات الاميركية وانعكاساتها على دول العالم الثالث

شهدنا خلال الاشهر الاخيرة كثيرا من الامور المتناقضة ، فمن تهديد الشاه الذي يدين بحياته ووجوده للامبريالية لفورد ، الى الانتقادات التي توجهها الصحف الغربية لنظام الشاه وتغافلها لذكرى اي خبر عن كفاح الشعب الايراني وعن منظماته الثورية التي تمارس الكفاح المسلح ضد النظام العميل وضد الامبريالية ..

ان فهم التناقضات بين الدول الامبريالية وعلى راسها اميركا ومعرفة التناقضات بين الاحتكارات داخل كل دولة امبريالية ، يوضح لنا كل المسرحيات والالاعيب والاقنعة التي يحاول عملاء الامبريالية لبسها لاخفاء عمالتهم .

ان الثورة هي تغيير ومن يريد ان يغير لا بد له من فهم كل ما يدور حوله ، وكشف الاسس المادية والاقتصادية للصراعات والتناقضات التي تحاول القوى الامبريالية والرجعية اظهارها بمظهر الوطنية والحرص على المصلحة العامة والسلام والانسانية .

وفي مقالنا هذا سنسعى لشرح التناقضات بين الاحتكارات في داخل اميركا وانعكاس تلك التناقضات على دول العالم الثالث وسياسات عملائها وخاصة نظام الشاه العميل في ايران الذي تهيؤه الامبريالية الاميركية للعب دور الدركي في المنطقة .

كان ماركس في زمانه يعتبر حدوث الثورة الاشتراكية في بريطانيا واميركا غير ذي حاجة الى وقوع احداث عنف ، واستغل البعض تحريف هذه المقولة فانكروا ضرورة اللجوء الى العنف في الثورة الاشتراكية اصلا ، لكن لينين اوضح بان ماركس استند في توقعه بهذا الخصوص الى سببين تلاشيا على مر الزمن لذا فان اللجوء الى العنف في الثورة الاشتراكية مبدا يشمل العالم كله . وكانا هذان السببان كما بينهما لينين هما عدم نشوء البيروقراطية والميلتارية في بريطانيا واميركا في ذلك الزمان .

واوضح لينين استنادا الى تحليل الواقع للاوضاع الراهنة بان الذين يحرفون افكار ماركس ، اما هم اولئك الذين لا يملكون ادراكا للاوضاع المتغيرة وللماركسية كعلم . او اولئك الذين يخفون تحريفهم (التي هي غطاء لذات افكار التعايش السلمي الطبقي) ، وراء ستار الدوكماتية النقابية التي لا تقل عن التحريفية سخفا وقبحا .

وبين لينين في هذا المجال كما في مجالات كثيرة اخرى بان التحريفية والدوكماتيه هما من دون شك وجهان لعملة واحدة ... صورتان لفكرة واحدة .

ان لينين اذ يعتبر الامبريالية اعلى مراحل الراسمالية لا يكشف القناع عن كيفية نشوء الامبريالية في القرن العشرين فحسب ولا يقف عند تحليل النظريات والقوانين التي تتحكم في طريقة عمل الامبريالية في العقود الاولى من نشوئها بل انه في هذه الاثار واثار اخرى له ، يدين بشدة اولئك الذين يعتبرون الامبريالية وجودا واحد وبالتالي يخلدون في الاذهان — وعوا ام لم يعوا — بقاءها . فلقد انهى يوليك هذه الفكرة حول الامبريالية جملاته لفضح فكرة (الاولترا امبريالية) لكاوتسكي لمدة ما .

ولقد تعرضت الامبريالية على مدى العقود التي تلت الحرب العالمية الاولى وخصوصا الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية لتغييرات كبيرة لكن هذه التغييرات حدثت

تحت تاثير نفس العوامل التي توقعها لينين ... تغيرت الاساليب والظاهر بشكل كامل ، لكن هذا التغيير حصل في الجوهر تحت تاثير نفس القوانين التي كان لينين قد توصل اليها من خلال تحليله لتطور الراسمالية ومن هنا فان اثره القيم « الاستعمار على مراحل الراسمالية » لا يزال والى يومنا هذا حيث يمر على تدوينه ستين عاما محتفظا بنفس قيمته كوثيقة حديثة — عصرية — ان ما نقول لا يعني بان اساليب الامبريالية بعد الحربين العالميتين ، قد بقيت بالضبط على نفس انماطها القديمة ، فخلال هذه الفترة اضمحلت عدد من القوى الامبريالية وحلت محلها قوى امبريالية جديدة تركت بعض هذه القوى بالتدريج قوتها ميراثا لغيرها ، وبالتالي تفسير ميزان القوى داخل كل واحدة من الدول الامبريالية نحو مضاعفة قوة بعض الاحتكارات والحد من قوة البعض الاخر .. وخرج شكل العلاقات بين الامبريالية مع الدول الواقعة تحت نيرها بشكل كامل من الصورة الاستعمارية القديمة واللجوء المكشوف الى القوة العسكرية وحل محلها الاستعمار الحديث واللجوء الى التفوق والامكانيات الاقتصادية ، ولم يبق للجوء الى التدخل العسكري المباشر الا في الاوضاع التي لم تعط الضغوط الاقتصاديه والسياسية والالاعيب الديبلوماسية التاثير المطلوب .

في هذه المقدمة سنبين كيف ان الظاهرة التي استجدت في الفترة الزمنية التي توسطت كتاب ماركس ولينين اي — الميلتارية « العسكرية » في اميركا — قد استمرت ونمت بعد لينين ايضا وكيف ان هذا النمو ادى خلال اصطدامها

بمصالح الاحتكارات الاخرى الى وقوع سلسلة من الاحداث في اميركا وعلى مستوى العالم كله وسنرى بالتالي كيف ان اصطدام المصالح الاحتكارية هذه في بلدان مثل ايران مثلا يتمحض عن بعض التغييرات وكيف انه في نفس الوقت الذي تعتبر بعض الاوساط الامبريالية ايران وصديقها الذي لا بديل له فان اخرين او مراكز قوى اخرى داخل نفس الاوساط الامبريالية تكشف القناع عن وجهه القبيح ، فما هي العصبة التي تختفي وراء هذا « الفضح » ؟ ..

مقدما لا بد ان نبين بان نموذجنا الرئيسي في تاييد وجهة النظر المعروضة في هذا المقال هو اساليب الامبريالية الاميركية لسببين :

بعبارة اخرى بالرغم من التناقضات الشديدة الموجودة بين الامبريالية الاميركية وسائر القوى الامبريالية فان الاولى قد اثبتت لحد الان غلبتها في الصراعات الاساسية ومع ان هذه الغلبة كانت نسبيا في بعض الاحيان الا انها تعد غلبة على اية حال . غير انه عند دراسة وتحليل اساليب الاستعمار ليس هناك خطأ اكبر من التساوي بين الزعامة والقدرة القائمة . ففي الصراعات الامبريالية لا تستطيع اميركا ان تعمل ما تشاء وان لهذا الواقع اثارا عميقة جدا سواء في المجال الدولي او في مجال بلادنا بحيث ان اي تحقيق او تحليل جامع ودقيق يجب الا يقلل من قيمته وتاثيره . ان ما نستهدف اليه في هذا المقال هو تسليط الضوء على اساليب عمل الامبريالية الاميركية ، دون التطرق الى جزئيات هذا الاسلوب باجمله لذلك فاننا سنكتفي بهذا الموجز ولن نسهب في ذكر مظاهر التناقضات الموجودة بين القوى الامبريالية .

ثانيا : ان زعامة الامبريالية الاميركية لا تعني على العموم زعامة هذه القوة في جميع الوحدات الاقتصادية للدول المختلفة وحدة فوحدة . فهناك دول مستعمرة (بفتح الميم) وحديثة الاستعمار تلعب فيها الامبريالية البريطانية او الفرنسية او غيرها من الدول الامبريالية الدور المؤثر والفعال .. وان مثل هذه الدول كثيرة في انحاء مختلفة من العالم لكنه عند تحليل دور الامبريالية في ايران يجب الانتباه الى حقيقة انه علاوة على ان الامبريالية تلعب الدور الاهم على المستوى العالمي على العموم فان الامبريالية الاميركية على وجه الخصوص تتميز عن سائر القوى الامبريالية بانها تلعب فيها دورا مؤثرا، فعالا وحاسما . وهذا بطبيعة الحال عامل مهم في التحليل والحساب والاهم منه تمتع ايران بين جمهرة الدول الواقعة في دائرته وتاثيره النفوذ الامبريالي باهمية خاصة للامبريالية من النواحي الجغرافية والسياسية والاقتصادية ولقد سبق لنا ان اشرنا في مقالات اخرى الى ميزات ايران هذه لذا فاننا لن نتطرق الى ذكرها مرة اخرى.

وعليه فان بحثنا هذا سيكرس لعرض اساليب عمل الامبريالية الاميركية فقط .

تحتل اميركا الموقع الاول بين الدول الاستعمارية الاخرى من حيث تركيز القوة الاقتصادية فيها في ايدي الاحتكارات فتركز في قبضة (٥٠٠) مؤسسة احتكارية ثلثا الانتاج الوطني .

ولو علمنا ان الانتاج الوطني العام لاميركا يبلغ في السنة ما يعادل (١٤٠٠) مليار دولار لادركنا القوة الخارقة لهذه الاحتكارات . ومن هنا نرى ان لبعض هذه الاحتكارات لوحدها قوة اقتصادية وسياسية تفوق ما لبعض القوى الامبريالية العالمية . ولقد بذلت جهود متعددة من اجل تصنيف هذه الاحتكارات لكنه بالنظر الى ان هذه الجهود افتقرت من وجوه كثيرة الى التسلح بمعرفة الاسلوب العلمي للتحقيق والبحث وبالتالي استندت الى التجربة فقط وفي بعض الاحيان فانها لم تقدم مساعدة مهمة في توضيح اساليب عمل هذه الاحتكارات ومن طرف اخر فان اي تصنيف يستند فقط الى العوامل الاقتصاديه ولا يأخذ بنظر العوامل الثانوية والفرعية مثل الصراعات العسكرية والتاريخية والثقافية والدينية والتقليدية ايضا فانه — من دون شك — تصنيف غير علمي ولا يستطيع ان يعطي اجوبة للاسئلة التي ستثار بهذا الخصوص . ما نسعى اليه هنا هو تحليل وتشخيص يستطيعان الاجابة على كثير من هذه الاسئلة ولا ندعي مع ذلك بانه تحليل وتشخيص جامع بلغ الكمال من حيث الدقة والصواب .

تنقسم الاحتكارات الاميركية الى ثلاث اصناف او فئات وهي :

١ — الاحتكارات النفطية .
٢ — الاحتكارات غير العسكرية .
٣ — الاحتكارات العسكرية — الصناعية .

ومن بين هؤلاء الثلاثة ان حقيقة الاثنين الاولين اكثر جلاء وتحتاجان لذلك الى بحث وتحليل اقل . فالاحتكارات النفطية التي تحتكر انتاج النفط داخل اميركا وخارجها تمر الان مع اقتراب نفاذ الاحتياطي النفطي كارخص مصدر لتوليد الطاقة — بمرحلة تحول كيفي والتحول الى احتكارات للطاقة (لا النفط وحدها) .

اما الاحتكارات غير العسكرية فهي تشمل جميع الصناعات التي لا تملك علاقة مباشرة باكتشاف واستخراج النفط بل (تعتبر مستهلكة للطاقة) وليست ايضا منتجة مباشرة للبضائع الحربية فهي صانعة البضائع الاستهلاكية والراسمالية غير الحربية .

والان لنتناول تحليل الاحتكارات العسكرية الصناعية وقبل ان ندخل صلب الموضوع نرى ان نشير الى ما يلي :

اولا : التصنيف المبين اعلاه يخلو من ذكر للراسمال المصرفي وان هذا العمل ليس من قبيل السهو او النسيان بل ان ادخال الراسمال المصرفي ضمن التصنيف يعتبر عملا خاطئا وغير صائب . فيجب الا يغرب عن البال ان اميركا هي اكثر الدول الامبرياليه تقدما ولهذا السبب لا يوجد فيها حتى « دولار واحد » كراسمال مصرفي . ان عصر الامبريالية يتميز بادغام الراسماليين الصناعي والمصرفي وتشكيل الراسمال المالي .